تبرير فكرة التنظيم الدولي وخصائصها

الملخص

إذا كان المجتمع الدولي دفع الدول نحو تنظيم آفاقه و قضاياه الرئيسية بوسائل وآليات التنظيم الدولي، وذلك لاحتواء التغيرات والتطورات التي حصلت فيه وأثرت على شكله ومضمونه، فإن ذلك يعكس أهمية تلك التغيرات التي تشكل في الوقت نفسه أسبابا للتنظيم الدولي، ويدعو إلى البحث عن أفكار أو إطار نظري لتبرير التنظيم الدولي كظاهرة أساسية في المجتمع الدولي. وهذه الأفكار تعتمد على المصلحة الجماعية الدولية، وتسيير المرافق الدولية التي تحقق الفائدة لكل الدول وتنظيم شؤون المجتمع الدولي ومؤسساته، وبالإضافة لتحديد طبيعته القانونية في إطار ما يسمى بخصائص التنظيم الدولي التي تميزه عن غيره من النظم القانونية وترسم له نظرية خاصة به.

تبرير فكرة التنظيم الدولي وخصائصها

مقدمة:

لم ينشأ التنظيم الدولي من فكرة إيديولوجية أو فلسفية شأنه في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، وإنما ولد من حاجة الدول إلى تحقيق مصالح جماعية هامة مثل السلام العالمي وضمان الرفاه والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، وتنظيم الأمور الأكثر حداثة وظهوراً في المجتمع الدولي وتحديد طريقة تعامل دولية معها، كحقوق الإنسان والبيئة بوصفهما مجالات جديدة في هذا المجتمع.

ورد البحث للنشر بتاريخ ١ / /٢٠١١م
قبل للنشر بتاريخ ١ / /٢٠١١م

والتنظيم الدولي كفكرة إذاً، ما كانت لتوجد لولا تطور المجتمع الدولي من الناحية العلمية والفنية والتقنية، حيث أن تطور المجتمع على مختلف المستويات كان سبباً في وجود التنظيم الدولي وتطوره. فقد ترتب على تطور المجتمع ظهور ميادين جديدة ومسائل وقضايا، لاتنفع معها الأساليب التقليدية التي كانت سائدة سابقاً، منها الأسلوب الفردي النابع من سيادة الدولة، وأسلوب المعاهدات الثنائية بين الدول، فكان لزاماً على الدول أن تبتدع أسلوباً مشتركاً يحقق الاستفادة للجميع من المرافق الدولية ويواجه التحديات الناجمة عن التطور العلمي والصناعي، فوجدت ضالتها في أسلوب التنظيم الدولي. وإذا كان للتنظيم الدولي ميزات تميزه عن الظواهر الدولية الأخرى وأسباب دفعت إلى قيامه وتطوره، فإن بيان أساس فكرة التنظيم الدولي وتبريرها يقوم على عناصر من الظاهرة نفسها وتأخذ بالاعتبار الظروف المحيطة بها، أي يستند إلى أفكار محددة أهمها، فكرة المرافق الدولية والمصلحة الدولية، وكلاهما من طبيعة دولية.

ومن هنا فإن مناقشة فكرة تبرير التنظيم الدولي يحتاج إلى وضعها في الاطارالصحيح، أي مناقشتها في إطار المجتمع الدولي لوضع اليد على الأفكار التي تشكل أساس قيام التنظيم الدولي . غير أن ذلك لا يستقيم بدون التعرض لخصائص هذا التنظيم التي تبين ما يجعله ينفرد به عن غيره من الظواهر الدولية الأخرى، الأمر الذي يساعد في فهم وتوضيح فكرة التنظيم الدولي وتبريرها. وبناءً على ماتقدم فإننا سنفرد ثلاثة بنود للموضوع, في الأول نتحدث فيه عن التطور من المجتمع الدولي إلى التنظيم الدولي, والثاني نخصصه إلى بيان خصائص التنظيم الدولي، والثالث إلى تبرير هذا التنظيم.

أولاً- من فكرة المجتمع الدولي إلى التنظيم الدولي:

إن فكرة المجتمع الدولي بما تحمله من أبعاد سياسية وقانونية وفنية فرضت نفسها على الحياة الدولية، وهدفت إلى تنظيمها، وتحديد الأعضاء الفاعلين فيها بسبب

التطورات التي طرأت على المجتمع الدولي، وتلك التطورات شكلت في الوقت نفسه أسباباً للثورة التنظيمية الدولية[1].

وإذا كان تعبير المجتمع يقوم في أساسه على عنصرين هما: الكائنات الاجتماعية المكونة له، ونوع العلاقات التي تتم بين هذه الكائنات، فإن تنظيمها إذا كان يتم على مستوى شامل وجماعي ويعتمد على قواعد قانونية عامة ودولية فنحن بصدد مجتمع دولي، هذا من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية فإن مفهوم المجتمع الدولي شأنه شأن مفهوم التنظيم الدولي قد أصابه تحولات عدة. ففي الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى كانت العلاقات الدولية تقوم بين جماعة الدول التي كانت مقتصرة على الدول الأوروبية، والجماعة من هذا النوع ليست مجتمعاً دولياً. لكن بعد ظهور دول جديدة أوروبية وغير أوروبية معترف بها في الفترة بعد الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية ستينيات القرن الماضي وما رافق ذلك من نمو في العلاقات الدولية سواء في الإطار الحكومي وغير الحكومي، وبفضل التقدم العلمي والتقني

---

[1] راجع أستاذنا الدكتور صلاح الدين عامر: قانون التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٩٧، ص ٥٦.

ـ ويقصد بالمجتمع الدولي اليوم : مجتمع الإنسانية في عمومها و ليس مجتمع الدول . الذي تجري فيه العلاقات الدولية الفردية و الجماعية والمختلطة. وهذه الأنماط من العلاقات أدت إلى إحداث تغير كبير على شكل المجتمع الدولي ومضمونه, وحولته إلى مجتمع حقيقي يعتمد في قيامه على شبكة من الروابط والعلاقات الإنسانية في كافة صورها وأشكالها.

راجع: أستاذنا الدكتور صلاح الدين عامر: قانون التنظيم الدولي/ ص ٦٢.

وهذه العلاقات تتم بين أفراد ينتمون إلى دول مختلفة, أو بين جماعات لاتنتمي إلى دولة واحدة ,أو بين الدول. وهذه الصور من العلاقات الدولية على اختلاف مستوياتها تقودنا إلى إبراز أشخاص المجتمع الدولي بالمعنى الواسع,إذ من خلالها ندرك النشاط والتطور الذي يجري في المجتمع الدولي. والأشخاص هي الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والرأي العام و كتل الضغط والشركات المتعددة الجنسيات. بينما أشخاص القانون الدولي تقتصر على الدول والمنظمات الدولية الحكومية.

وراجع تفصيلات أكثر بخصوص المجتمع الدولي المنظم وغير المنظم, وكذلك المجتمع الدولي و ظاهرة التنظيم الدولي: د. محمد سعيد الدقاق ,التنظيم الدولي , الدار الجامعية , بيروت ,طبعة ثانية ,عام ١٩٨٢,ص١٩-٢٩.

الكبير[1]، وما نجم عن ذلك من ثورة في وسائل الاتصال والمواصلات، فقد طرأ تحول هام على العلاقات الدولية، حيث انتقلت من مرحلة جماعة الدول إلى المجتمع الدولي المنظم الذي يهتم بكل الروابط ذات الطابع العالمي مثل تنظيم الملاحة البحرية والجوية والاتصالات اللاسلكية[2]. على أن التحول الكبير حصل بعد قيام الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، فالسنوات التالية للميثاق ونشاط الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان والاهتمام الكبير بالبيئة على المستوى الدولي وتنظيم التجارة الدولية وغيرها من النشاطات التي تتعدى حدود الدولة قد كشفت عن مدى الحاجة إلى وجود التنظيم الدولي. ومن هنا يمكن القول إن تطور ظاهرة التنظيم الدولي تعكس في واقع الأمر ما شهده المجتمع الدولي من تطور منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى الآن[3].

إن استقرار التنظيم الدولي كحقيقة و رسوخه في المجتمع الدولي، ما كان ليتم لو تحرر القانون الدولي من وظائفه التقليدية ووصوله إلى وظائف وميادين جديدة، ترتبت على تطور المجتمع الدولي العلمي والتقني[4]، كما أن توسع عضوية الجماعة الدولية ساهم بعجز القانون الدولي التقليدي عن مواكبة التطورات والتغيرات الحديثة،

---

(1) JNKS, G. Wilfrd: A new world of law a study of creative imagination in international law London. 1969. p.6

(2) نحن نعيش الآن في ظل ثورة الاتصالات المتمثلة بالانترنت، ونشهد تأثيرها على القانون الدولي والسيادة وعلى الأمن الداخلي والدولي.

- فيما يخص الانترنت والقانون الدولي راجع:

- Franz A. Mayer. Europe & International. The old world and the new medium, II European Journal of International Law, 2000. p.149, 165.

(3) Haas Ernest B. The united nations and regionalism. In international. Organization. Vol.111. No.1970, p.780-795.

(4) د. مفيد شهاب، المنظمات الدولية،دار النهضة العربية، القاهرة،الطبعة العاشرة،عام ١٩٩٠ ، ص ١٠.

يذكر سيادته بأن الوظائف التقليدية للقانون التقليدي هي: إضفاء المشروعية القانونية على انتصار القوة المسلحة من خلال معاهدات الصلح والاعتراف بحقوق الدول وواجباتها، وتنسيق تصرفاتها كتحريم تجارة الرقيق.

ومن جانبنا نذكر أن مسألة مكافحة القرصنة في المحيط الهندي اتخذت بعداً دولياً تنظيمياً، حيث تتضافر جهود البحرية الأوروبية مع البحرية الأمريكية والدول الأخرى للوقوف في مواجهة القراصنة الصوماليين في المحيط الهندي.

خاصة بعد الاكتشافات الحديثة، التي فرضت أوضاعاً دولية جديدة على المجتمع الدولي وشؤونه التنظيمية، تهم الصالح العام للدول، لذلك بدأ العالم يفكر بآليات جديدة على المستوى الدولي تتولى رعاية الأوضاع الدولية الحديثة، فوجد سبيله إلى ذلك بتأسيس آليات التنظيم الدولي، التي دعمت أركانه ووطدت دعائمه كحقيقة دولية لاغنى عنها في التعامل الدولي الحديث.

على أن وجود التنظيم الدولي يتطلب حدثين قانونيين هامين:

١- الحاجة إلى قانون دولي متطور ليحكم علاقات الجماعة الدولية، وبالفعل فقد بدأت أحكام هذا القانون تبدأ بالظهور منذ قيام عصبة الأمم المتحدة حتى وصلت إلى المرحلة المعاصرة.

٢- التبشير بولادة قانون جديد هو قانون التنظيم الدولي بوصفه فرعاً رئيسياً من فروع القانون الدولي.

- العوامل التي طورت وحفزت التنظيم الدولي:

١- تغير طبيعة العلاقات الدولية:

كانت العلاقات الدولية في الفترة السابقة من القرن التاسع عشر تقوم على التفرد والسيطرة، بينما بعد أن شهد المجتمع الدولي تغيرات جذرية في القرنين الماضيين ونما معها القانون الدولي العام، فقد تغيرت طبيعة العلاقات الدولية، فلم تعد فردية وآنية بل أصبحت تقوم على مفاهيم وقيم جديدة من التعاون والتضامن وتنظيم الحاجات الدولية مع هجر للمفاهيم القديمة. فهذه المفاهيم الجديدة التي بنيت عليها العلاقات الدولية لم يواكبها تغير بنفس القدر في أحكام القانون الدولي[1]، الأمر الذي دفع الدول نحو المزيد من الخطوات باتجاه المنظمات الدولية والانضمام إليها على نطاق واسع لمواكبة كل ماهو جديد وتنظيمه بأساليب وقواعد مناسبة لهذه التغيرات في طبيعة العلاقات الدولية.

---

[1] – د. مفيد شهاب: المنظمات الدولية، دار النهضة العربية،القاهرة، الطبعة العاشرة، عام ١٩٩٠، ص٩.

٢- ازدياد عدد الدول:

ترتب على تحلل الإمبراطوريات والدول الكبرى في القرن التاسع عشر ظهور دول جديدة وترتب الأثر نفسه على تحرر الدول من الاستعمار، خاصة بعد أن قامت الدول الكبرى بتقسيم الأقاليم إلى دويلات عدة بموجب اتفاقيات دولية ليسهل السيطرة عليها بعد الاستقلال[1]. وهذا الازدياد في عدد الدول نجم عنه تأثير في العلاقات الدولية وتوسع في المجتمع الدولي، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن صيغة دولية جماعية تستوعب هذه الزيادة العددية فوجدت سبيلها في إنشاء المنظمات الدولية وبالتالي تنظيم الحياة وفقاً لقواعد جماعية بين الدول القديمة والجديدة. [2] فقد أثر تفكك الاتحاد السوفياتي ويوغسلافي في الاتحاد الأوروبي من الناحية العضوية بزيادة أعضائه من جراء انضمام الدول المستقلة عنهما إليه، ومن الناحية الوظيفية فقد تم إدارة أزمة كوسوفو من الناحية الإدارية والمدنية من قبل الاتحاد الأوروبي.

٣ - الحروب الكونية : Total war [3]

إن الحرب بوصفها ظاهرة خطيرة قد جلبت للعالم على مر العصور من الأهوال والفظائع مالا يتصوره العقل البشري. وكان للثورة الصناعية منذ عصر النهضة وما رافقها من تطور كبير في الأسلحة الحربية ووسائل استخدامها أثر كبير في تقنيات الصناعة العسكرية . وهذا الأثر دفع الدول إلى تعبئة كافة إمكانياتها

---

[1] - إن اتفاق سايس بيكو قسم بلاد الشام إلى أربع دول هي سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين ومازالت هذه الاتفاقية تجلب الويلات والمآسي لبلاد الشام من جراء تقسيمها وقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ في فلسطين

[2] - لقد شهد العقد الأخير من القرن المنصرم عقب انتهاء الحرب الباردة تحلل الاتحاد السوفياتي إلى خمس عشر دولة والاتحاد اليوغسلافي إلى خمس دول. نال جنوب السودان تقرير المصير بعد الاستفتاء الذي جرى يوم ٢٠١١/٦/٩م.

[3] - وانظر بصفة عامة عن الحرب كتاب محمود سامي جنينه . الحرب والحياد.القاهرة. ١٩٤٤. ومن المصطلحات الجديدة في الحرب : الحرب غير المتماثلة Asymmetrical War وهي الحرب التي لا تفترض إتباع شكل الحرب التقليدية كالحرب بين الولايات المتحدة والقاعدة في العالم راجع: محمد عبد السلام . الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة والقاعدة. السياسة الدولية العدد ١٤٧ يناير ٢٠٠٢ – ص٢٠٠ .

العسكرية والمدنية لاستخدامها في الحروب التي لا يقتصر نطاقها على القوات المسلحة . وإنما امتد ليشمل المنشآت المدنية والحضارية ليس في الدولة الواحدة بل في العديد من الدول كما حصل في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وبالنظر إلى التكلفة الباهظة للحرب المادية والبشرية و لآثارها المدمرة التي لا تحيد عن البيئة بأنواعها، والتي لم تعد الكرة الأرضية تحيط بها، لاسيما بعد أن خرجت الدول من الحرب العالمية الأولى والثانية منهكة القوى, بدأت تفكر بوسيلة تجنبها ذلك فجاء إنشاء عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة كوسيلة للحد من آثار الحرب وللمحافظة على السلم والأمن الدوليين[1]مما أعطى للتنظيم الدولي بعدأمهماً للتقليل من اللجوء إلى الحرب.

٤- التطور العلمي والتقني:

كان للنهضة العلمية والتقدم التقني الذي شهده العالم المتطور بالغ الأثر في جعل الدول تشعر بأنها جزء لا يتجزأ من مجتمع كبير تتأثر مصالحها بما يحدث فيه من تطورات وأحداث, وهي تؤثر فيه . وكان للتقدم السابق وما نجم عنه من ثورة في وسائل الاتصال والمواصلات والزيادة الهائلة في المبادلات التجارية , دوراً كبيراً في بروز مشاكل وتحديات تعجز الدولة الواحدة عن مواجهتها بإتباع الأساليب التقليدية , الأمر الذي أدى إلى خلق أوضاع دولية جديدة تحتم ضرورة التعاون الدولي بأساليب فنية جديدة , لكل ذلك ظهرت المنظمات الدولية,و أشكال التنظيم الدولي الأخرى للقيام بأعباء التعاون الدولي الذي فرضته الثورة الصناعية والتقدم التقني.

ثانياً: خصائص التنظيم الدولي:

١) القانون الخاص بالتنظيم الدولي:

لقد أشرنا سابقاً أنه ترتب على تطور المجتمع الدولي تطور موازي للتنظيم الدولي، ومن هذا التطور ولد قانون جديد يسمى قانون التنظيم الدولي، والذي يتكون من المبادئ العامة لمجموع مواثيق المنظمات الدولية، التي باتت مطبوعة بالطابع

[1] راجع د.عبد الله العريان ، فكرة التنظيم الدولي تطورها التاريخي خصائصها الحاضرة، مرجع سابق ص٩٣-٩٤

العالمي وشبه العالمي[1]، لكن لايقتصر تكوين قانون التنظيم الدولي على ماهو موجود في مواثيق المنظمات الدولية، وإنما يمتد ليشمل العرف الخاص بالتنظيم الدولي والمبادئ الرئيسية التي يقوم عليها تنظيم المجتمع الدولي بوصف ذلك القانون يتعلق بالجوانب القانونية والفنية للمجتمع الدولي وبنيانه الهيكلي [2] المؤلف من هيئات المجتمع الدولي، ولعل من أهم المبادئ التي تستحق الذكر، مبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الولية، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتلك المبادئ لئن كانت من المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها قانون التنظيم الدولي المعاصر فهي تعد في الوقت نفسه من مبادئ القانون الدولي، وهذا لايغير من حقيقة الأمر شيئاً لأن قانون التنظيم الدولي هو فرع رئيسي من فروع القانون الدولي العام.

و إذا كان قانون التنظيم الدولي يطبق على العلاقات الدولية في إطار المجتمع الدولي بوصفه القانون الأساسي لهذا المجتمع، وإذا كان هذا القانون لايتحدد بميثاق الأمم المتحدة وحده بالرغم من طابعه الدستوري، فإن جزء من هذه القواعد يتمتع بالصفة الآمرة، وليس كل قواعد التنظيم الدولي.[3] وهذا يرجع إلى أن ليس كل قواعد القانون الدولي قواعد آمرة.

٢) قانون التنظيم الدولي فرع أساسي من فروع القانون الدولي العام[4]

من المسلم به على ضوء تجربة الواقع والعمل الدولي أنه أصبح للتنظيم الدولي قانون خاص به هو قانون التنظيم الدولي، ويعد هذا القانون فرعاً أساسياً من فروع القانون الدولي العام، وقد استقرت النظرة إلى قواعده على أنها جزء من كل شامل.

---

[1] راجع أستاذنا المرحوم الدكتور صلاح الدين عامر: قانون التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص ٢٩.
من المنظمات ذات الطابع العالمي وشبه العالمي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وذلك لأن من أهدافها أن تضم في عضويتها معظم دول العالم.

[2] ونرى أن المعاهدة الدولية المنشئة لمنظمة دولية، تؤدي إلى وجود تنظيم دولي، وهي في الوقت نفسه تعد جزءاً من التنظيم الدولي.

[3] د. علي قلعه جي رسالة دكتوراه، تسوية المنازعات العربية وفقاً لميثاق جامعة الدول العربية،جامعة القاهرة،عام ١٩٩٧ ، ص٨٢- ٨٤.

[4] راجع أستاذنا المرحوم الدكتور صلاح الدين عامر: قانون التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص ١٣

وأنه يجب ألا يتضمن من القواعد ما تتعارض مع القانون الدولي العام، وأن أي دراسة له من غير المتصور أن تتم بدون مراعاة قواعد القانون الدولي العام، مثلاً كثيراً من مبادئ التنظيم الدولي هي أساساً من مبادئ القانون الدولي العام وقد أشرنا إليها أعلاه. وإذا كان ذلك يعبر عن علاقة الفرع بالأصل، فإن تلك الخاصية لاتنفي كل أنواع الاستقلال وتعني التطابق التام بينهما وذلك لأنه أصبح من السهولة بمكان التمييز بينهما بوصف قانون التنظيم الدولي بات فرعاً مستقلاً له قواعده ونظرياته الخاصة، وتسود النظرة إليهما كمظهرين مستقلين من مظاهر الروابط الدولية[1].

٣ – أساس التنظيم الدولي تعاهدي:

إن أشكال التنظيم الدولي على اختلاف مستوياته تقوم في الأصل على أساس تعاهدي، أي تنشأ بموجب اتفاق دولي، وذلك لأن لا القانون الدولي ولا قانون التنظيم الدولي قد تضمنا من القواعد التي تتجاوز دائرة الرابطة الاختيارية في التعاون بين الدول وإذا أرادت الدول أن تنشئ آلية دولية، فلا يتم ذلك إلاّ بموجب معاهدة دولية – كقاعدة عامة – ويترتب على هذا نتيجة مفادها أن الدول تؤسس المنظمات الدولية في صورتها المتطورة من صور التنظيم الدولي بحريتها[2] فلا تجبر دولة ما على الدخول في منظمة دولية إلاّ بموافقتها، وذلك لأن اشتراك الدول في آليات التنظيم الدولي مازال يستند إلى مبدأ سيادة الدولة[3]. ولا يخفف من أثر هذه القاعدة العامة القول أن الدول يمكنها إنشاء آلية دولية بموجب قرار يصدر عن المنظمة الدولية لأن أساس القرار يبقى هو الاتفاق بين دول المنظمة.

---

[1] راجع بهذا الخصوص الدكتور مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، المرجع السابق، ص١٣.

[2] يعبر عن ذلك بمبدأ رضائية الأطراف في العلاقات الدولية، راجع:

Hand book on the peaceful settlement of disputes between states united nations, New York, A/46/33. p.7

[3] راجع عن مبدأ سيادة الدولة، الدراسة الحديثة والقيمة للأستاذ الدكتور محمود مرشحة: السيادة في عالم متغير، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٦٦، عام ٢٠١٠.

٤- التنظيم الدولي يعبر عن روح التضامن بين أعضائه:

طالما أن أساس التنظيم الدولي تعاهدي، فإن المعاهدات التي تنشئ آليات أو هيئات دولية تعبر عن حد أدنى من التضامن الذي يقوم في إطار المجتمع المنظم. ونظراً لأن بدايات التنظيم الدولي قد هبت على العالم من أوروبا أولاً، فقد ارتبط وجوده بمحاولات التضامن الأوروبية الأولى الرامية لإقامة التنظيم الدولي، والتي انعكست على نمو وتطور المجتمع الدولي، وإذا كان التضامن في الإطار المنظم يهدف إلى مواجهة الأخطار التي تحدق في المجتمع الداخلي، فإن التضامن الدولي يحتاج أيضاً إلى إطار منظم بين الدول، وهذا التضامن يجد أساسه ومبرراته في مبدأ التعاون الدولي لمواجهة القضايا والمسائل العالمية بوصفه أساس عملي يرتكز عليه التنظيم الدولي، وهذا التضامن هو الذي يقتضي من الدول تقييد سياداتها من أجل الصالح العام الدولي، والذي يعبر عن نوعين من التضامن، التضامن العالمي[1]، والتضامن الإقليمي. وهذا النوع الأخير قد يستند إلى معاهدة دولية تبرم في إطار المنظمة الدولية مثل معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية التي عقدت في إطار منظمة الدول الأمريكية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك العام ١٩٥٠[2].

٥- حديث النشأة:

لقد رأينا أن التنظيم الدولي يعتمد في تطوره على تطور المجتمع الدولي الحديث. ولذلك فالتنظيم الدولي هو تنظيم حديث النشأة إذا ما قورن بالقانون الدولي العام الذي بدأ ينمو مع نمو مفهوم الدولة الذي تأثر بالتجمعات السياسية التي أثرت بدورها في شكل الدولة. بينما قانون التنظيم الدولي لم يبدأ اهتمامه بحاجات الدول

---

(1) يتخذ التضامن العالمي استناداً إلى غرضه شكلين: الأول: التضامن في مواجهة المعتدي الذي يخرج على قواعد ومبادئ المجتمع الدولي. الثاني: التضامن في مواجهة الحالات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما هو الحال في الكوارث الطبيعية وغيرها، من هذا القبيل تضامن الدول لمواجهة آثار تسونامي الذي ضرب إندونيسيا، ٢٠٠٦، واليابان ٢٠١١ والذي تم داخل المنظمة وخارجها.

(2) United nations treaty series Vol.77 . لمزيد من التفصيلات عن التضامن الدولي الذي لم يضف شيئاً يذكر. التضامن الذي أوجدته جامعة الدول العربية. راجع:

A group of researchers, the Arab league in international organization and integration. Vol. 11. B.11, J.nijhoff the hague London. 1983. p.2.

بشكل مؤثر إلاّ منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما بدأ المجتمع الدولي يشهد نهضته العلمية و المعرفية وعندما بدأ يتحول القانون الدولي من قانون الجماعة الدولية إلى قانون المجتمع الدولي.

وفي هذا القرن بدأت حركة التنظيم الدولي تزدهر وتهتم بمجالات الحياة الدولية والفنية والإدارية بفضل المكاتب والاتحادات الدولية والهيئات غير الحكومية.

لكن النشأة الحديثة للتنظيم الدولي لم تكتمل بعد بالتجارب السابقة، ولايمكن الحديث عن تنظيم دولي متطور إلاّ بعد ظهور المنظمات الدولية العامة السياسية ونعني عصبة الأمم والأمم المتحدة. وعلى كل حال إذا كان القرن العشرين قد شهد مولد التنظيم الدولي الحديث فإن حداثته ترجع للعاملين التاليين:

١- إن قانون التنظيم الدولي لايمتد إلى أكثر من مئتي عام في تنظيم الحياة الدولية.

٢- إن قواعد التنظيم الدولي لم تستقر نهائياً مما يعوق قدرته على تنظيم المجالات السياسية للحياة الدولية، بنفس الحال والقدر على تنظيم المجالات الفنية.

٦- سريع التطور:

يترتب على اتساع مجالات الحياة الدولية ونمو مضمونها بفضل تطور الواقع الدولي، ازدياد الحاجة بين الدول إلى تنظيم الانتفاع بما ينجم عن هذا التطور من منافع عن طريق تضافر الجهود الجماعية، ولعل أنجع الطرق لتحقيق ذلك هي إتباع الوسائل التي كفلها التنظيم الدولي، فتأتي أولاً المنظمات الدولية لتقوم بهذا الدور. وأدق الشواهد المعبرة عن تلك الحقيقة هي أن التطور السريع للواقع الدولي قد رافقه تطور سريع للهيئات الدولية على اختلاف المستويات وتعددها الفني والعلمي والقانوني، والحقيقة الأخيرة كانت سبباً في سرعة تطور قواعد التنظيم الدولي لتلاؤم المتغيرات والحقائق الدولية، حيث أن توفر التنظيم القانوني مهماً للغاية كي يسبغ الوجود القانوني على حركة التنظيم الدولي وتطوره.

ثالثاً- تبرير فكرة التنظيم الدولي:

يمكن تفسير ظاهرة التنظيم في الوقت الراهن بالاستناد إلى العوامل التالية:

أ – **العامل المعنوي:** ويقصد به العامل النفسي أو الإرادي، الذي يتمثل في رغبة الدول ويقظة الضمير العالمي في إيجاد تعاون وترابط في ظل نظام شامل، بحيث يعكس حس الحكومات وشعورها بوجود الحاجة الجماعية للتنظيم الدولي، وذلك لأن كثير من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية وغيرها من المشاكل تحتاج إلى ترابط حقيقي ليس بين الدول فحسب وإنما بين الكائنات القانونية الحالية، وإن نجاح هذه الكائنات في تنظيم هذه المسائل يعتمد على ذاتها وعلى تأييد الرأي العام لها في نشاطها وعملها[1].

ب – **المصلحة الدولية** من الطبيعي القول إن تطور العلاقات الدولية وتشعبها دفع الدول إلى الاتحاد في هيئات قانونية لتنظيم المصالح الدولية المتعارضة. فمن ذلك وجدت هيئات فنية – تنظيمية، تكفل تحقيق المصالح على اختلاف أنواعها[2].

والمقصود بالمصلحة هنا العوامل المادية المشتركة التي أدركت الدول أهميتها وتجمع بين شعوب العالم والتي تتعدى الإطار القانوني لكل دولة، وتحتم وجود هيئة دولية تقوم على إشباعها[3]. فلم تعد شؤون المجتمع الدولي تنفرد بالبت فيها دولة أو بعض الدول حسبما تتطلب مصالحها، بل أصبح لهذا المجتمع هيئات وسلطات تمثل فيها عموم الدول وتعمل على حماية ورعاية الصالح العام الدولي[4]. وعلى العكس نرى في الوقت الحاضر أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل ضمن الأمم المتحدة وخارجها على خدمة مصالحها ومصالح إسرائيل بما يتعارض مع الصالح العام جراء استمرار دعمها احتلال إسرائيل للأراضي العربية.

---

[1] راجع د. عائشة راتب، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية . القاهرة، ص٥ وكذلك د. أحمد أبو الوفا: الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية . القاهرة ، ص١٣.

[2] د. عائشة راتب، المرجع السابق، ص ٨.

[3] د. أحمد أبو الوفا محمد: الوسيط في قانون المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص ١٢. وفي هذا السياق يتم التمييز بين المصالح العامة Public interest والمصالح الخاصة National interest، راجع في ذلك: Kratocuil: on the nation of interest, in international organization, 1982.p.4

[4] د. علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، ط١٢، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٥، ص١-٦.

ولو أردنا أن نبحث عن خصائص المصلحة في إطار التنظيم الدولي، لوجدناها تتحدد في الحاجة الجماعية ذات الطبيعة الدولية[1]، سواء كانت سياسية أم فنية أم إقليمية أم عالمية، أم إنسانية وتلك لايمكن إشباعها على نحوٍ يرضي الجميع إلاّ بالتحديد والتنظيم، وهذا يحدث حينما تستشعر حكومات الدول ضرورة ذلك.

ومن هنا يمكن القول إن أساس التنظيم الدولي يكمن في تحقيق المصلحة، والمصلحة هي الغاية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من وراء أي منظمة دولية. مثلاً انطلاقاً من المصلحة الدولية يمكن للأمم المتحدة أن تدعو إلى إنشاء وكالات دولية متخصصة[2]. لكن أحياناً إن التنظيم الدولي المعاصر قد يكون وراءه نزعات شخصية تهدف إلى طبع أهداف المنظمة بمصالح بعض الدول، ويأتي في المقدمة مصالح الدول الكبرى لما لها من نفوذ واسع، وهي لاتنفي ذلك أمام الرأي العام، على العكس قد تبرر تصرفاتها الشخصية بالمصلحة العامة التي يتطلبها حسن سير المجتمع الدولي[3].

تسيير المرافق الدولية العامة:

بدأ المجتمع الدولي يشهد ولادة فكرة المرفق العام حين امتد التعاون الدولي إلى إشباع الحاجات الجديدة للدول وحاجات الأفراد ذات الطابع الدولي، من خلال أنشطة المنظمات الدولية، التي بدأت تقوم على إدارة بعض النشاطات العالمية الاقتصادية

---

(1) أشار البعض إلى المصلحة الجماعية الدولية، وذكر أن التنظيم الدولي في الوقت الحاضر يتسع لمصلحة جديدة لاهي وطنية تهم دولة بمفردها ولا هي دولية تهم المجتمع الدولي بأسره، هي المصلحة الإقليمية راجع: د. عبد الله العريان، فكرة التنظيم الدولي وخصائصها الحاضرة، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(2) المادة ٥٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

(3) ظهرت في القانون الدولي التقليدي المصلحة العامة للمجتمع الدولي كفكرة مشروعه للتدخل من أجل الإنسانية قبيل ما يقارب أربعمائة عام نادى الفقيه غروسيوس الذي يعد – بحق – مؤسس القانون الدولي التقليدي، في كتابه قانون السلم والحرب، أن من حق الإمبراطور الروماني محاكمة كل حاكم يقوم باضطهاد شعبه ويعامله معاملة قاسية لايرتضيها الإنسان. نقلاً عن د. شاهين علي شاهين، التدخل الإنساني من أجل الإنسانية وإشكالاته، مجلة الحقوق، الكويت، العدد الرابع، السنة الثامنة والعشرون، ديسمبر، ص٢٦٤.

والصناعية والتجارية بوصفها مرفقاً دولياً, مثل إدارة ثروات قيعان البحار كتراث مشترك للإنسانية من قبل السلطة الدولية للبحار المنبثقة عن اتفاقية قانون البحار الجديد لعام ١٩٨١[١]. والمرافق الدولية التي تنظم جانب فني دولي ليست نوعاً واحداً، البعض منها ينشأ بموجب اتفاقية دولية مثل الاتفاقية السابقة، والبعض الآخر ينشأ بموجب قرار من أحد أجهزة المنظمة الدولية مثل الشركة العربية للملاحة البحرية التي نشأت بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية[٢]، لذلك يقرر البعض أن فكرة المرفق العام الدولي ليست جديدة في نطاق القانون الدولي العام, ولها أهمية كبيرة في تفسير وجود المنظمات الدولية, كونها تحتوي على الأفكار القانونية الأخرى , التي يلجأ إليها بعض الكتاب لتبرير وجود المنظمات الدولية مثل فكرة السلطة العامة والسيادة في القانون الإداري[٣].وقد خلص هذا الرأي إلى نتيجة مفادها أن المنظمات الدولية لا تعدو أن تكون أداة لإدارة مرافق ذات نفع عام لمجموعة من الدول أو لشعوب هذه الدول.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن فكرة المرافق العامة الدولية تشكل الأساس لقيام المنظمات الدولية, وهي المبرر النظري لها حيث أنها تتولى تسيير بعض المرافق وترسم السياسات المشتركة لها. ويترتب على تلك الحقيقة أن المرفق الدولي اتخذ في بداية العهد الطابع الإداري ثم تطور وبلغ الطابع الاقتصادي والتجاري, ومن هذا الطابع للمرافق الدولية استمدت المنظمات الدولية صفاتها, فكانت ذات صفة إدارية أو اقتصادية أو تجارية ....الخ .

---

(١) أستاذنا الدكتور صلاح الدين عامر ,القانون الدولي الجديد للبحار, دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الجديد لعام ١٩٨٢، القاهرة، دار النهضة العربية عام ١٩٨٣، ص٩٩٩.

(٢) يقرر البعض أن بعض الهيئات الدولية التي تدير أنشطة من هذا النوع أنها ليست وكالات دولية متخصصة، وإنما هي مرافق تجارية مشتركة بين دول المنظمة، وهي مظهر من مظاهر المنظمة الدولية وهيئاتها، راجع: د. إبراهيم شحاته: المشروعات المشتركة في إطار التعاون العربي، السياسية الدولية، عدد أبريل/نيسان، (٤٠)، ١٩٧٥، ص٣٢-٤١.

(٣) د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي الجديد للبحار، مرجع سبق ذكره، ص٩٩٩

خاتمة:

إن تحديد معنى التنظيم الدولي من الناحية النظرية يقوم على ذكر مفهوم النظام الدولي وبيان عناصر التنظيم الدولي التي ثبت أنها ما كانت لتظهر في صورتها الراهنة لولا تطور المجتمع الدولي من جميع النواحي ولاسيما من ناحية المواصلات والاتصالات. غير أن معنى التنظيم الدولي لايتضح لولا استعراض مراحل تطور التنظيم الدولي والتي تتوضح صورته المعاصرة من خلال تتبع مراحل تطوره الزمنية والموضوعية، وهذا التطور لم يحصل دفعة واحدة وذلك لأن الأسباب التي دفعت عملية تطور التنظيم الدولي قد تفاعلت بفعل الأحداث السياسية والقانونية والاجتماعية عبر مراحل زمنية متعاقبة استغرقت سنوات طوال من عمر تطور العلاقات الدولية التي وجدت في التنظيم الدولي إطاراً لها من الناحيتين الموضوعية والنظرية.

وفي النهاية يستنتج الباحث بأن التنظيم الدولي على مستوى الفروع واللجان والبرامج التي تحدثها المنظمات الدولية والتي حدثت قبلها، قد أسدت خدمة كبيرة للمجتمع الدولي والعلاقات الدولية، وطورتهما من الناحيتين القانونية والسياسية.

المراجع

١. صلاح الدين عامر: قانون التنظيم الدولي، دار النهضة العربية عام ١٩٩٧.

٢. د. محمد سعيد الدقاق ,التنظيم الدولي , الدار الجامعية , بيروت ,طبعة ثانية, عام ١٩٨٢.

3. JNKS, G. Wilfrd: A new world of law a study of creative imagination in international law London. 1969

4. Franz A. Mayer. Europe & International. The old world and the new medium, II European Journal of International Law, 2000

٥. د. مفيد شهاب، المنظمات الدولية،دار النهضة العربية, القاهرة,الطبعة العاشرة,عام ١٩٩٠.

٦. محمود سامي جنينه ، الحرب والحياد, القاهرة,١٩٤٤.

٧. محمد عبد السلام ، الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة والقاعدة ، السياسة الدولية العدد ١٤٧ يناير ٢٠٠٢.

٨. د. عبد الله العريان، فكرة التنظيم الدولي وخصائصها الحاضرة ,مجلة القانون والاقتصاد, عدد مارس و يونيه,١٩٥٥.

٩. د. علي قلعه جي ، رسالة دكتوراه تسوية المنازعات العربية وفقاً لميثاق جامعة الدول العربية،جامعة القاهرة,عام ١٩٩٧.

10. Hand book on the peaceful settlement of disputes between states united nations, New York, A/46/33

١١.الدكتور محمود مرشحة: السيادة في عالم متغير، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٦٦، عام ٢٠١٠.

12. United nations treaty series Vol.77

13. A group of researchers, the Arab league in international organization and integration. Vol. 11. B.11, J.nijhoff the Hague London. 1983

١٤.د. عائشة راتب، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية , القاهرة، ١٩٩٤.

١٥.د. أحمد أبو الوفا: الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية , القاهرة، ١٩٩٦.

16. Kratocuil: on the nation of interest, in international organization, 1982.

١٧.د. علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، ط١٢، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٥.

١٨.ميثاق الأمم المتحدة.

١٩.د. شاهين علي شاهين، التدخل الإنساني من أجل الإنسانية وإشكالاته، مجلة الحقوق، الكويت، العدد الرابع، السنة الثامنة والعشرون، ديسمبر.

٢٠.الدكتور صلاح الدين عامر،القانون الدولي الجديد للبحار، دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الجديد لعام ١٩٨٢ ، القاهرة ، دار النهضة العربية عام ١٩٨٣.

٢١.د. إبراهيم شحاته: المشروعات المشتركة في إطار التعاون العربي، السياسية الدولية، عدد أبريل/نيسان، (٤٠)، ١٩٧٥.

Justification of international organization and its characteristics

ABSTRACT

justification of international organization and its characteristics if the international society pushed the countries towards organizing their main horizons and cases by means and tools of international organization to contain the changes and developments that happened and affected the form and content so this reflects the importance of that changes that form in the same time reasons for international organization and call to look for ideas and theoretical form to justify the international organization as main event in the international society these ideas depend on the international public benefit and take international institutions to achieve the benefit for countries and organize the international society its firms in addition to define the legal nature in the form that is called the characteristics of international organization which is different form others in the legal systems and draw the special for it.